تأثير الحرب الأهلية على الاستقرار السياسي والتنمية في تشاد

Impact of the civil war on political stability and development in Chad

د. آدم عبدالله عمر: محاضر بجامعة أنجمينا قسم القانون والعلوم السياسية.

أ. **عمر محمد عمر الجزولي:** محاضر بالمعهد العالي لإعداد المعلمين بقسم التاريخ ببنغور، تشاد.

Dr. Adam Abdallah Oumar: N'Djamena University, Chad Department of Law and Political Science.

Email: tamoukissa93@gmail.com

Mr. Oumar Mahamat Oumar Aldjazouli: Department of History, The Higher Institute for Teacher Training in Bangor, Chad.

Email: Oumaraldjazouli@gemail.com

DOI :https://doi.org/10.56989/benkj.v4i8.1156

الملخص:

توجد دولة تشاد في وسط إفريقيا، وتعاني من عدة عقود من الصراعات والحروب الأهلية منذ استقلالها عام 1960. لقد كان للحرب الأهلية تأثير مدمر على الاستقرار السياسي والتنمية في البلاد، على الصعيد السياسي، كما أدت الحرب الأهلية إلى انعدام الاستقرار الحكومي والسياسي. حيث شهدت تشاد تعاقب العديد من الحكومات والانقلابات العسكرية منذ الاستقلال. لهذا ساهم انعدام الاستقرار السياسي في ضعف المؤسسات الحكومية وغياب سيادة القانون. أما على صعيد التنمية، فقد كان للحرب الأهلية تأثير كبير، حيث أدت إلى تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والبطالة والنزوح والجوع وتشريد السكان وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية. كما أثرت سلباً على القطاعات المهمة كالزراعة والري؛ هذا كله أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر في البلاد، بشكل عام. كما أدت الحرب الأهلية في تشاد إلى خلق بيئة غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، مما شكل عقبة كبيرة أمام جهود التنمية الوطنية، وتبقى استعادة الاستقرار والأمن في تشاد لها تحديات كبيرة جدا تواجهها الحكومة والمجتمع بشكل عام. ويمكن القول أن أهم ما جاء في هذا البحث من نتائج: ضعف النفوذ السياسي الداخلي والخارجي في إفريقيا، وتشاد خاصة، بسبب اعتماد الدول الإفريقية ودولة تشاد على الخبرات والتعليمات والتوصيات الأوروبية وغيرها من دول أخرى في الشؤون الداخلية والخارجية. وأن المستعمر الفرنسي له عدة تأثيرات في كل المجالات مثل المجال السياسي والاقتصادي والثقافي حتى المجال الاجتماعي وغيره. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات مثل: تشجيع الباحثين في المجالات العلمية خاصة في المجال السياسي، بكيفية الابتعاد عن الحروب الاهلية والنزاعات القبلية والسياسية، والتوصل إلى اتفاقيات تبرم لمصلحة المواطن والوطن لأجل الاستقرار والتنمية المستدامة لبلادهم حتى يتسنى لكل المواطنين أن يعيشوا بسلام.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأهلية، الحرب الأهلية في تشاد، النزاعات في تشاد، تاريخ تشاد، الاستقرار السياسي في تشاد، التنمية في تشاد

Abstract:

Chad is a Central African country that has suffered from decades of conflict and civil wars since its independence in 1960. The civil war has had a devastating impact on the country's political stability and development, politically, and the civil war has led to governmental and political instability. Chad has seen many successive governments and military coups since independence, that political instability has contributed

to the weakness of government institutions and the absence of the rule of law, while on the development front, the civil war has had a significant impact. it has led to the destruction of infrastructure and basic services, such as education, health, unemployment, displacement, hunger, population displacement and reduced economic productivity. The civil war in Chad has created an unstable political and economic environment, which has constituted a major obstacle to national development efforts, and the restoration of stability and security in Chad has very great challenges facing the government and society generally. It can be said that the most important of several results mentioned in this research, the most important of which are: The weakness of internal and external political influence in Africa and Chad in particular was due to the dependence of African countries and the State of Chad on the experiences, instructions and recommendations of Europe and other countries. That the French colonizer has several influences in all fields such as the political, economic, cultural and even social and other fields.

The study recommended with: Encouraging researchers in scientific fields especially in the political field, how to stay away from civil wars and tribal and political conflicts, and reach agreements concluded for the benefit of the citizen and the country for the stability and sustainable development of their country so that all citizens can live in peace.

Keywords: civil war, civil war in chad, political stability, in Chad splits in Chad, development in Chad

المقدمة:

يتناول هذا البحث تأثير الحروب الاهلية على الاستقرار السياسي والتنمية سواء داخل الدولة أو خارجها، لانعدام الاستقرار في أي دولة قد تتأثر به الدولة وشعبها، كما تعد السياسة الفرنسية في تشاد الأداة الرئيسية في السياسة الداخلية لها لأن السياسة الفرنسية تبدأ من قاعدة فرق تسد، لذا قامت دولة فرنسا بسياستها في تشاد عبر الزعماء التقليديين والمثقفين السياسيين التابعين لفرنسا لإشعال نار الفتنة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي. إن تأثير الحروب الأهلية جاء نتيجة لوطأة الاستبداد والظلم السياسي، وبدأ التنافس السياسي لعدم استقرار التنمية وانتقال تأثير الحروب الأهلية إلى عدة عوامل شخصية وعوامل موضوعية، وأثرت هذه العوامل على المستوى القومي، فكانت الشعوب هي الضحية من تأثير الحروب، فالمواطن هو الذي يشعر بالخوف والذل والحيرة التي تؤثر في حياته؛ لأن الاضطرابات لها عدة دوافع والمستفيد منها هو المسيطر والقادر على كل شيء داخل الدولة.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث حول تأثير الحروب الأهلية على الاستقرار والتنمية ووضع استراتيجيات سياسية لعدم وقوع المشاكل داخل الدولة، حيث إن التنافس بين الزعماء السياسيين والتقليديين سببا أساسيا لاندلاع الحروب وتأثيرها على الاستقرار والتنمية.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز التطورات السياسية ذات العلاقة المباشرة بالحروب الأهلية والاستقرار والتنمية؟
- كيف أثرت الحروب الأهلية على الاستقرار السياسي والتنمية؟
- ما هي التحديات والتداعيات السياسية لعدم الاستقرار في تشاد؟

فرضيات البحث:

- تواجه دولة تشاد عدة حروب أهلية أثرت على الاستقرار والتنمية.
- ساهمت الحروب الأهلية على عدم الاستقرار السياسي والتنمية.
- إن بعض التغيرات السياسية ساهمت بشكل بناء لحل بعض المشاكل السياسية في تشاد.

منهج البحث:

فيما يختص بالمقاربات المنهجية التي سوف يتم اتباعها لتحليل المشكلة ومحاولة كشف الحقائق، استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي لتحليل الموضوعات السياسية.

أهداف البحث:

- التعرف على الأسباب التي تقوم عليها الحروب الأهلية وتأثيرها على الاستقرار السياسي والتنمية.
- التزود بالمعرفة الحقيقية والخبرة العالية لإبعاد الحروب الأهلية وتأثيرها على الاستقرار والتنمية.
- معرفة أسباب الحروب الأهلية بعدة وجوه، ومبدأ الابتعاد عن الحروب وتأثيرها على الدولة وتطورها واستقرارها.

أهمية البحث:

- إبراز دور المستعمر الفرنسي لحل المشاكل والنزاعات والحروب والصراعات التي تؤثر على المواطن وتأثيرها على الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة للدولة.
- جمع معلومات وما يتعلق بتأثير الحروب الأهلية على الاستقرار السياسي في تشاد.
- تسهيل المعرفة وحل مشاكل الحروب الأهلية وتأثيرها.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** تأثير الحروب الأهلية على الاستقرار السياسي والتنمية داخل وخارج الدولة.
- **الحدود الزمانية:** من بداية عام 1960-1990م، وتم اختيار هذه الفترة نتيجة العديد من الأحداث، حيث شهدت هذه الفترة أحداث "منقلمي"، وظهور حركة فروليا، ثم تتابعت الأحداث من تلك الفترة، حتى تم الانقلاب على الرئيس "تومبالباي" في 2/فبراير/1975م، ثم تلتها حرب التسعة أشهر عام 1979م، وتتالت الأحداث حتى عام 1990م.
- **الحدود المكانية:** دولة تشاد التي تبلغ مساحتها 1.284.000 كم مربع، ويعيش فيها نحو 16 مليون نسمة، وتعاني من الحروب والهجرة والنزوح.

المبحث الأول: تأثير الحرب على الاستقرار والتنمية

المطلب الأول: واقع الاستقرار السياسي في تشاد

إن الاستقرار السياسي هو حالة لنظام ما يتسم بثبات نسبي في العلاقة بين عناصره ومكوناته، ويتميز الاستقرار إما بغياب أو عدم وجود تحولات أو تغيرات شاملة في النظام السياسي أو حدود معينة لا يتم تجاوزها. ولمصطلح الاستقرار عدة معان، فقد يشير إلى نمط من الحكومات لا يشهد إلا تغييرات محدودة ومتباعدة زمنيا في المناصب القيادية، كما يشير إلى استمرار نفس القواعد الدستورية والعمليات السياسية عبر فترات زمنية طويلة، أو قد يشير إلى الغياب النسبي

للعنف والاضطرابات. أما على المستوى الدولي، فإن مفهوم الاستقرار يعرف بغياب أو محدودية عدد ونطاق الحروب. كما يعرف أيضا بغياب علاقة الهيمنة والخضوع بين الدول[1].

ويحظى عامل الاستقرار بقدر كبير من الاهتمام من مختلف المعنيين والمختصين في دراسة قوة الدولة، إذ إن كثرة التغيرات والتقلبات السياسية التي تحدث في الدول غير المستقرة تؤدي إلى إرباك الأجهزة السياسية وتضعفها تحت ضغوط تؤثر على إستراتيجية عملها وتحرمها من الاستقرار الذي يلزمه التخطيط السياسي بعيد المدى لتحمي بها مصالحها الوطنية. ويرتبط بهذا الجانب عامل آخر وهو مدى التجانس في اتجاهات الرأي العام، لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيديولوجية بين أفراد السلطة الحاكمة والشعب، أو بين بعضهم البعض، أو بين السلطات الدستورية من تنفيذية وتشريعية وقضائية، أو بين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة، كلما أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية، وبالتالي إضعافها. إن انقسام المجتمع إلى فئات متناحرة يؤدي إلى انزواء فرق المجتمع المتكارهة على نفسها ويدفعها لتكوين مجتمع خاص بها يعيش حالة من الازدواجية في الولاء والقيم والأولويات، هذه هي الازدواجية التي يتعامل من خلالها مع فرق المجتمع الأخرى بمنظار الحاجة والضرورة حينا وبمنظار المجاملة والنفاق الاجتماعي والسياسي حينا آخر، بينما يتولى فريقه الخاص أهمية خاصة ويشاطره وجدان ووشائج يبخل بها على أي فريق آخر سواء، دون اكتراث لما يحدث لمجتمعه من عواقب أو شر يحدق به[2].

إن إفريقيا شهدت المئات من الوحدات والنظم السياسية المستقرة، انهار بعضها نتيجة الغزو الاستعماري، واستمر البعض الآخر بعد تكيفه مع الأوضاع الجديدة، بيد أنه في جميع الحالات تعد هذه النظم التقليدية جزءاً أصيلاً من ذات الحضارة الإفريقية، والتي تسهم بشكل بارز في تفسير حقيقة الأوضاع الإفريقية الراهنة. وثمة مجموعة من الصعوبات والمشكلات تعترض أي محاولة جادة لفهم الأسس الفلسفية التي ارتكزت عليها الأسس البدائية لبناء الدولة التشادية، ومن ذلك أمرين مهمين:

- أولاً: أن هذه النظم التقليدية التي ظهرت قبل مجيء العرب والأوروبيين شهدت تنوعاً هيكلياً، واختلافاً بيناً في أرجاء وربوع تشاد، ترتب على ذلك اختلاف وتعدد المعايير التي استند عليها الباحثون في تصنيف ودراسة هذه النظم.
- ثانيا: أن الدارس لماهية الفلسفة السياسية التي تقف وراء هذه النظم التقليدية يعتمد على عدد من المصادر المختلفة منها:

[1] كلبو، منيرة آدم (2003): الحروب الأهلية أسبابها ونتائجها: القاهرة، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص179.

[2] العمر، فاروق عمر عبد الله (2000م): دول القوة ودول الضعف، ط1، الكويت، الصفا للنشر، ص66.

1- التقاليد غير المكتوبة تمثل جوهر الفلكلور الشعبي في المجتمع التشادي، فهناك الكثير من القصص المتوارثة بين القبائل التشادية، والتي تحكي كيفية نشأة وانهيار الممالك الإسلامية القديمة. وليس بخافٍ أنه لا يمكن الاعتماد على هذه القصص إلا في الحدود المنطقية وبعد ترك الملامح الأسطورية الخرافية التي كانت تميزها في الغالب الأعم.

2- الأنماط اللغوية والآثار القديمة قد أثبتتها النظريات العلمية بأنه وعلى مدى التاريخ وحتى ما قبل التاريخ، عاشت على الأرض التشادية شعوب مختلفة تتكلم آلاف اللغات وصنعت حضارات وامبراطوريات وممالك لا تعرف عنها سوى النذر اليسير.

3- الكتابات التي خلفها الرحالة الأوائل الذين زاروا تشاد وقدموا وصفاً تفصيلياً لنظمها السياسية، فعلى سبيل المثال فإن ما أذاعه ابن بطوطة والبكري والعمري من أخبار رحلاتهم وأسفارهم قد أماط اللثام عن كثير من العادات والتقاليد والنظم السياسية للشعوب الإفريقية القديمة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختلاف والتنوع الذي تميزت به النظم السياسية التقليدية في تشاد قد يعزى ولو جزئيا إلى حركة الهجرة الواسعة بطول وعرض الدولة، فالشعوب الناطقة بالبانتو تحركت عبر أواسط وجنوب تشاد، وكذلك الجماعات الرئيسية من الشعوب الزنجية والحامية هاجرت صوب الجزء الشرقي من القارة الإفريقية لتمثل أبرز المصادر التي تبرز ثراء الثقافة التشادية التقليدية والتي تشكل متطلباً مهماً لفهم النظم السياسية التقليدية على تعددها وتنوعها.

وبناء على ذلك، فقد ظهرت مجتمعات جديدة وانقسمت مجموعات مهاجرة على نفسها، بينما استمرت بعض الجماعات في تحركها صوب اتجاهات أخرى جديدة، الأمر الذي ترك تأثيراً واضحاً على خيارات هذه الجماعات السياسية، كما نجد أن السلطة السياسية في بعض المجتمعات التشادية كانت تعتمد بصورة مطلقة على علاقة الدم kinship، بينما أكدت مجتمعات أخرى على ضرورة توارث مراكز السلطة والنفوذ، في ذات الوقت نجد طرفاً ثالثاً يؤكد على ضرورة اكتساب السلطة السياسية، وقد اختلفت طبيعة النظم السياسية التقليدية، فبعضها كانت ديمقراطية الطابع والأخرى ذات نزعة استبدادية، أضف إلى ذلك أنه قد ارتكن بعض من هذه النظم على السلطة الدينية لتعضيد مركز الحاكم.

منذ أن شرعت تشاد في عملية إرساء الديمقراطية في ديسمبر 1990، عرف المشهد الإعلامي بعض التطور الملحوظ، ونالت وسائل الإعلام درجة من الاستقلالية، بينما لم يعد القطاع العام يحتكر الساحة الإعلامية، حيث يوزع في الأكشاك نحو عشر صحف بانتظام أبرزها لو يسير فاتور ولافوا ولوبييه. وبالإضافة إلى القنوات التلفزيونية الخاصة التي تبث برامجها من العاصمة أنجمينا، وهناك حوالي ستين محطة إذاعية تعمل في مختلف أنحاء البلاد، ذلك أن إذاعة

FM/Liberté التي أنشأها نشطاء في مجال حقوق الإنسان، تبقى هي المحطة الأكثر استماعاً في العاصمة، وذلك يعود بالأساس إلى شبكة مراسليها المنتشرين عبر مختلف أرجاء البلاد.

استمرت العلاقات رغم الشد والجذب الذي انتابها، ففي عام 1977 تمكن الرئيس جعفر النميرى من جمع أطراف الصراع في تشاد وتوقيع اتفاق سلام بين الرئيس (فليكس مالوم) والمعارض الشمالي حسين هبري، كل هذه الجهود التي تقوم بها السودان في تهدئة الوضع إلا أن هناك قوى إقليمية ودولية هي الأخرى لها مصالح في الصراع التشادي وأبرزها فرنسا وليبيا، لقد شهدت الفترة الممتدة من 1968 حتى 1979م قتالاً عنيفاً بين الفصائل التشادية، وقد وقفت القوى الإقليمية مساندة لهذه الفصائل ولم تكن محايد،ة مما زاد من التقاتل والتناحر بين الفصائل التشادية، وفي هذا الإطار بدأت العلاقات بين الدولتين مرحلة جديدة من الصراع حيث ناصبت حكومة السودان العداء (الفوكوني) الذي كان حليفا للعقيد معمر القذافي حيث إن الرئيس (النميري) في خلاف معه' وانعكس هذا على العلاقات بين البلدين مما جعل الرئيس (النميري) يقف مع (حسين هيري) للإطاحة (بقوكوني) ودخول العاصمة أنجمينا في 7 يونيو من عام 1982م، والجدير بالذكر أن التطورات التي شهدتها الساحة السودانية منذ الإطاحة بالرئيس (النميري) وصولا إلى (سوار الذهب) ثم حكومة (الصادق المهدي) وأخيرا وصول حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس (عمر حسن أحمد البشير)، كل هذه الأحداث السياسية في السودان قد ألقت بظلالها على تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد، إلا أن اللافت للنظر في مسيرة هذه العلاقات هو أن مستوى التقارب والتباعد وفق المصالح السياسية لكلا الدولتين قد تطور بالفعل بعد وصول الرئيس (إدريس ديبي اتنو)، والرئيس (عمر حسن البشير) ونسبة لتأزم الوضع في دارفور بسبب التداخلات الإثنية في الإقليم، فقد وصل الأمر إلى دعم مباشر من كلا القيادتين للمعارضة المسلحة حيث تمكنت المعارضة السودانية من دخول الخرطوم وبالمقابل دعمت حكومة البشير المعارضة التشادية حتى دخلت العاصمة أنجمينا – مرتين، واتخذت كل من الدولتين مواقف معادية للأخرى، إلا أنه ومنذ عام 2010م، اتخذ الرئيس (إدريس ديبي إتنو) موقفاً شجاعاً بزيارته التاريخية للخرطوم في 2010/02/07م لأجل إعادة العلاقات إلى وضعها الطبيعي، وطي صفحة الماضي وعودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي بعد كل الأحداث الدامية التي شهدتها العلاقات بين البلدين، ورمي نقل الدولة التشادية مادياً واجتماعياً وسياسياً من أجل حل أزمة دارفور والقضاء على الحركات المسلحة في كلا الدولتين.

إن الخطاب التشادي تجاه السودان مؤخراً – وبالتحديد في نهايات العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين اعتبره البعض خطابا تصالحيا يمكن استثماره إيجابيا وصولاً إلى تسوية تؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين، على أن تكون فرنسا طرفاً فيها حتى تلتزم بها تشاد، بحيث يتم فتح صفحة جديدة قائمة على الثقة المتبادلة، بينما يرى آخرون أنه خطاباً للتمويه والتقاط الأنفاس لا

أكثر، وسرعان ما تبرز المواقف العدائية مرة أخرى بين تشاد والسودان، وقد شهدت العلاقات التشادية السودانية في عهد الصادق المهدي فترات عصيبة بسبب التأييد السوداني للاحتلال الليبي وتمركز المعارضة التشادية المدعومة من ليبيا في غرب السودان، ثم كان الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين البلدين في الخرطوم في أكتوبر 1986م، وقد تم توقيع بعض الاتفاقيات الثنائية في كافة المجالات الممكنة كالتعليم والصحة وفي مجال الثروة الحيوانية والجمارك والمواصلات والعديد من المجالات الأخرى، وكان الهدف من تلك الاتفاقيات هو وضع الإطار القانوني المناسب للعلاقات بين السودان وتشاد وكان المفروض أن يمضي البلدان قدماً في وضع تلك الاتفاقيات موضع التنفيذ، ولكن لسوء الحظ لم يتم شيئاً من ذلك بسبب تأزم العلاقات في الفترة الماضية ثم عزم البلدين على تطبيع العلاقات بينهما.

أما في عهد الإنقاذ – فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة، سارع الرئيس (هبري) الذي بعث برسالة تأييد وترحيب بالفريق (عمر حسن أحمد البشير)، لذلك كان من الطبيعي أن يبعث مجلس قيادة الثورة بوفد إلى تشاد، وقد جاء الوقد فعلاً إلى تشاد يوم السبت الثاني والعشرين من يوليو 1989م، وكان الهدف من الزيارة نقل رسالة شفهية من الفريق (البشير) إلى نظيره التشادي (هبري)، كما قام الوفد بشرح الأسباب والظروف والأحوال التي حدثت بالقوات المسلحة السودانية إلى استلام مقاليد الأمور في السودان، والهدف الثاني من الزيارة التعبير عن رغبة ثورة الإنقاذ في إعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين الشقيقين، والتباحث بشأن الوسائل الكفيلة بتقوية وتعزيز وترسيخ العلاقات[1].

المطلب الثالث: تأثير الحرب على الاستقرار السياسي في تشاد

عاشت دولة تشاد منذ استقلالها عام 1960م حالة التوتر السياسي وعدم الاستقرار، وبرهان ذلك ما جرى عرضه فيما سبق من صراعات سياسية وصلت إلى مرحلة الاقتتال، بالإضافة إلى عوامل أخرى مزمنة كالواقع القبلي والطائفي والإقليمي والديني والثقافي مغزي بعوامل خارجية أسهمت بشكل كبير في حدوث الاضطراب وغياب الاستقرار، وبعد حصول تشاد على الاستقلال خطى السياسيون فيها نحو التعدد السياسي كآلية ديمقراطية ناجعة لتداول السلطة السياسية بعد خروج الاستعمار، إلا أنه بعد ثلاث سنوات من عمر الدولة المستقلة حدث انقلاب على التعددية

[1] عبود، آدم الفيض (2024): فاعلية وسائل الإعلام في تعزيز العلاقات والتواصل بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان: الفرص والتحديات: مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 4، العدد 7، ص441 – 442.

الحزبية السياسية، تحولت تشاد بعد ذلك إلى نظام الحزب الواحد الذي يقوده فرانسوا تومبالباي وزعم أن هذا التوجه هو الذي بإمكانه تحقيق الوحدة الوطنية[1].

إن هذا المسلك السياسي أدى إلى ظروف دائمة للحرب الأهلية، ودفع بالجيش إلى الاستيلاء على السلطة عام 1975م، وبعد أربع سنوات من الانقلاب العسكري أي في عام 1979م، وعلى الرغم من الإيمان بالمصلحة الوطنية التي نادى بها الجيش دخلت البلاد في حرب أهلية شاملة. تركت البلاد في أيدي العديد من الفصائل التي تتقاسمها[2]. ومع منتصف عام 1982م شهدت البلاد حكما جديدا يقوده الرئيس (حسين هبري)، وكان النظام الأكثر قسوة وتسلطا، وازدادت معه حدة التوتر والصراع المسلح، وظل صوت السلاح يعلو على صوت الحوار الذي يحقق الاستقرار.

ويؤكد في هذا السياق الرئيس الأسبق (قوكوني وداي) أن من أسباب غياب الاستقرار التفكير النفعي الذي انتهجه البعض، والعمل من أجل الحصول على مصالح ضيقة من أملاك وأموال طائلة، إنه تفكير لا نفع فيه إطلاقا، إنه كان الأولى والأجدر العمل من أجل تحقيق الأمن والهدوء والاستقرار في البلاد، فالاستقرار هو الشيء الوحيد المفيد لهذا الوطن، كما ينبغي أن يحصل الشعب على حقوقه السياسية والاجتماعية، وأن يحصل المتعلمون على حقوقهم، ويؤكد أن انتهاج الطرق السلمية هو المسلك الأفضل من المراوغة التي تؤدي لنتائج غير مجدية. يجب على التشاديين جميعا أن يتبنوا روح الوحدة الوطنية وهي الروح التي تحقق الاستقرار والديمقراطية، وأن يقفوا سويا أمام كل ما يضر الوطن لأن ذلك هو أفضل وسيلة لتحقيق التقدم والاستقرار[3].

بدأ الوضع السياسي في تشاد يميل إلى الاستقرار النسبي منذ عام 1990م، وأصبح الوضع أكثر وضوحا في هذا الاتجاه بعد انعقاد المؤتمر الوطني المستقل كما مر معنا، حيث سمح المسار الديمقراطي المتمثل في إنشاء العديد من الأحزاب السياسية، وظهور كثير من جمعيات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات السياسية التي تسهم بصورة أو بأخرى في تحقيق الاستقرار في الحياة العامة بشكل عام، والحياة السياسية بشكل خاص[4].

وسعت الحكومة إلى تثبت الاستقرار من خلال البرامج السياسية التي تعرضها للجمعية الوطنية التشادية (البرلمان)، ومعلوم أن أساس الاستقرار مادي لينعكس على الجوانب السياسية

[1] لجنة تقصي الحقائق (2009م): تقرير حول الأحداث التي شهدتها جمهورية تشاد في الفترة من 20 – 8 شباط/فبراير، أنجمينا، ص2.

[2] لجنة تقصي الحقائق (2009م): المرجع السابق، ص 2.

[3] عيسى، يوسف أحمد (12 يناير 2010): تشاد إلى أين تتجه؟ صحيفة أنجمينا الجديدة، العدد 81.

[4] لجنة تقصي الحقائق (2009م): مرجع سابق، ص2.

والاجتماعية والثقافية، فقد ورد في أحد برامج الحكومة التي تشكلت بعد أول انتخابات ديمقراطية جرت في البلاد التأكيد على جملة من النقاط التي تثبت الاستقرار في تشاد:[1]

- تقوية الديمقراطية والتخلص من دوامة العنف المسلح والتقلبات السياسية هو الشيء الوحيد الذي يحقق الاستقرار.
- تقوية مبادرة السلام من خلال ممارسة سياسية المصالحة الوطنية والبحث عن الوفاق حول مسائل المصالحة الوطنية.
- رفع مستوى حياة الجميع باستغلال الثروات الوطنية وتطوير إبداعات التشاديين من خلال التدريب الذي يساعدهم في الخبرة بالتقنيات الحديثة.
- تقوية وحدة البلاد والتماسك الوطني والتوزيع العادل للدخل القومي والتحلي بالتسامح والاحترام المتبادل.
- ضمان علمانية الدولة مع مراعاة التعايش السلمي لمختلف الطوائف الدينية في البلاد.
- العمل على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وضمان استقلالها.
- الوضوح الكامل والشفافية في إدارة البلاد من خلال تهذيب الأخلاق.
- الاحترام والوفاء بالمعاهدات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعهد بها رئيس الجمهورية.

يضاف إلى هذه النقاط إصلاح الجيش الوطني وتقليص عدده إلى 25 ألف جندي يشمل ذلك جميع الفئات العسكرية. والعمل على تأهيل وتدريب الجنود كمبدأ أساسي للجندي المدرك لمهامه وواجباته، ويكون الجيش بعيدا عن السياسة ليكون بوتقة الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار، ووضع أسلحته وذخائره بترسانتها في مخازنها، وإنشاء إدارة قوية مسئولة عن المعدات العسكرية، وإعادة بناء الشرطة وزيادة عددها للقيام بدور الأمن على أكمل وجه من اجل المحافظة على النظام العام في المراكز المدنية.[2]

وفيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان، على الحكومة أن تحافظ على الحريات الفردية والجماعية أكثر من ذي قبل وأن تبعد جميع أشكال الظلم والاستبداد، وبذلك تتقوى العلاقات مع منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان الوطنية والأجنبية بغية الوصول إلى التعاون المثمر، وفيما يتعلق بوسائل الاتصال والإعلام فإن الحكومة ترى ما يأتي:[3]

- العمل على تشجيع وتطوير الصحافة الحرة المكتوبة والسمعية والبصرية.
- وضع أجهزة الدعم العام والمباشر وغير المباشر للإعلام الخاص.

[1] رئاسة الوزراء (1970م): برنامج الحكومة السياسي: موقع رئاسة جمهورية تشاد، ص 3-4.
[2] المرجع السابق، ص 5.
[3] المرجع السابق، ص 7.

- تشجيع الصحافة السمعية والبصرية العامة بزيادة وسائل الإنتاج والبث والنشر.

فمن كل ما ذكر تستطيع الحكومة أن تسلك طريقا حسنا كما يجب وأن تجدد علمانية الدولة في الأفعال، كما تجدد كذلك ازدواجية اللغة في الأفعال، وأن تتخلص كليا من الالتزام المفرط واعتبار ذلك عامل ثراء ثقافي وتكامل وطني.[1]

وبالرغم من تقدم هذا الطرح السياسي، فإن إرساء الاستقرار والديمقراطية بقي هشا بسبب تجدد التمرد بين حين وآخر، وضعف دور تلك الجمعيات والنقابات والأحزاب وغيرها من المؤسسات التي تهتم بالشأن السياسي والإنساني في الدولة، إضافة إلى غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع نتيجة لسنوات العنف التي شهدتها تشاد، وبقيت بؤر للتمرد في داخل الأراضي الوطنية التشادية في حرب شبه دائمة مع النظام القائم.[2]

المطلب الثاني: تأثير الحرب على التنمية في تشاد

تعد تشاد أرضًا غنية بثرواتها المتعددة، الزراعية والحيوانية والمعدنية، إلا أنه لظروف الحروب والنزاعات والأزمات السياسية والسيطرة الفرنسية لم تتحقق معها التنمية على صعيد الواقع، فقد عاش هذا البلد ظروفًا اقتصادية سيئة، ومعظم السكان في تشاد يعيشون تحت خط الفقر بفعل الحروب والسيطرة الفرنسية التي أعاقت دفع عجلة التنمية إلى مستوى أفضل ينعم به المواطن التشادي[3]. إن النظام الهجين الذي ورثته تشاد تم تطبيقه وفق المبادئ الغربية مع العادات والأساليب التقليدية في الإدارة مع هيمنة السمات الغربية على الأعراف المحلية.

وبالتالي وجدت البلاد نفسها بمجرد حصولها على الاستقلال، مثقلة بنظم إدارية لا تتوافق مع طبيعة وتقاليد البلد المستقل، وعقب الاستقلال بفترة قليلة وجدت الحكومة التشادية أنه لابد من إدخال الإصلاح الاقتصادي على الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تواجهها وذلك من خلال الاشتراك في عدة مجموعات من التنظيمات الاقتصادية الإقليمية على صعيد القارة الإفريقية. وخاصة دول وسط إفريقيا الناطقة بالفرنسية من أجل دفع التنمية في البلاد إلى مستوى أفضل[4]. دخلت تشاد في اتفاقية عام 1962 مع الكمرون والنيجر ونيجيريات في محاولة لتنمية القطاع الزراعي وصيد الأسماك على سواحل بحيرة تشاد، وكونت هذه الدول ما عرف بلجنة حوض بحيرة

[1] المرجع السابق، ص 7.

[2] المرجع السابق، ص 3.

[3] برشم، نورين مناوي (1995): تشاد بين التحديات والآفاق: ط1، باب العزيزية طرابلس، مطبعة الزحف الأخضر، ص96.

[4] آدم، ناصر النائي (2000م): التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، شركة العصر للطباعة والدعاية والإعلان، ص130.

تشاد، واتخذت من العاصمة التشادية فورت لامي (أنجمينا الحالية) مقرا لها، وقامت هذه اللجنة ببعض الأنشطة الاقتصادية شملت الزراعة والثروة السمكية، ولكن عدم وجود الطاقة ونقص الأيدي العاملة المدربة أدى إلى فشل هذا المشروع التنموي، وفي عام 1964م دخلت تشاد في تجمع آخر، عرف باسم الاتحاد الجمركي لدول وسط إفريقيا، شمل هذا الاتحاد دول تشاد، الكمرون، إفريقيا الوسطى، الغابون، والكنغو برازافيل، إلا أنه بعد أربع سنوات من إنشاء التجمع انسحبت منه دولة تشاد، ثم عادت إلى الانضمام إليه في عهد السبعينات. غير أن تشاد لم تستطيع تحقيق نجاح كبير في ذلك الوقت بسبب المشاكل التي تعرضت لها البلاد منذ استقلالها، ونقص الخبرة والتبعية لفرنسا، ونقص الكوادر المؤهلة، وقلة الإمكانيات المادية، يضاف إلى ذلك نشوب الحروب الأهلية والصراعات السياسية[1].

وجدير بالإشارة إلى أن تشاد اعتمدت كثيرا على المساعدات الأجنبية في سبيل دعم برامج تنميتها، مما كان له أثر سلبي على التنمية، فعلى سبيل المثال كان اعتماد تشاد على المساعدات الخارجية في أواخر السبعينات وصل إلى 70.6% من قيمة الناتج القومي للبلاد، وحوالي 50% من متوسط واردات تشاد من السلع والخدمات وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع نسب الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية. كذلك أتت تلك المساعدات وما فرضته فرنسا على تشاد من تبعية اقتصادية ونقدية إلى أن ظلت تشاد تابعة لمنطقة الفرنك الإفريقي. على الرغم مما ترتب على ذلك من ارتباط مصير تشاد بفرنسا. أدت تلك المساعدات في كثير من الأحيان إلى عرقلة مسيرة التنمية ذاتها لاسيما في نهاية فترة السبعينات ونهاية فترة الثمانينات. حيث كانت أغلبها مساعدات عسكرية والتي دخلت البلاد من أجل تمويلها، كذلك غني عن القول مدى تأثير الخطط التي وضعتها الدولة بسبب التبعية التي فرضت على تشاد فرضا سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، وفي هذا الصدد كانت القشة التي قسمت ظهر البعير هي الحرب الأهلية في تشاد والتي حطمت الطموحات وانهارت معها المشاريع التي التهمت مما دفع بالعاملين في مجال الرعي إلى الهرب بثرواتهم إلى الدول المجاورة لتشاد. ولهذا لم تحدث التنمية المطلوبة في البلاد نظرا لتلك الأحداث[2].

وبسبب الأزمات السياسية والحروب الأهلية والهيمنة الفرنسية على موارد البلاد؛ ظلت تشاد في حكم العاجز عن تحقيق التنمية وظهرت جملة من العوامل التي استعصى حلها لتكون عقبة أمام التقدم التنموي، ومن هذه العوامل:

[1] آدم، ناصر النائي (2000م): التخطيط والتنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص130.
[2] آدم، مرجع سابق، ص 133-134-151.

أولا: التبعية إلى فرنسا

إن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتل المركز الأول بين المشكلات التي عانت منها الدولة التشادية، وكان لاعتماد الحكومات التشادية المختلفة في تمويل خطط وبرامج التنمية كثيرا على المساعدات الأجنبية خاصة الفرنسية، أثر كبير في توقف سير خطط العملية التنموية، وتحميل البلاد أعباء كثيرة من الديون وخدمات سداد الديون، مما أوقع الدولة في العجز عن سدادها وجعلها تابعة. وذلك بسبب ما تعانيه من عجز في توفير العملات الأجنبية. سواء اللازمة لتمويل متطلبات التنمية أو تلك الواجبة لسداد خدمة الديون الخارجية، مما أوقع البلاد في مشاكل كبيرة، ظلت معها عاجزة في بعض الفترات عن دفع مستحقات الموظفين الحكوميين[1]. ودليل ذلك فرض الرئيس "تومبالباي" ما عرف باسم الدين الوطني على المواطنين في كافة الأراضي الوطنية دون اعتبار لظروفهم المعيشية الصعبة التي كانوا يعيشونها في تلك الفترة، فكان رد المواطنين على ذلك هو التمرد والثورة على النظام، وقد عجز النظام عن فرض السيطرة على ذلك التمرد وحاول الاستنجاد بالاستعمار الذي يقع تحت تبعيته السياسية والاقتصادية لقمع التمرد دون جدوى، كان ذلك نتيجة للسياسة التنموية الخاطئة.

ودليل تبعية تشاد وارتباطها بفرنسا هو ربط الاقتصاد التشادي ربطا عضويا بدءا بالعملة الفرنسية وانتهاء بسيطرة الشركات ويتأكد ذلك في التالي:[2]

- العملة التشادية وهي الفرنك الإفريقي الذي دائما يتأثر في قوته وضعفه وفي ارتفاعه وانخفاضه بشكل تلقائي بالفرنك الفرنسي. ونذكر هنا أنه في عام 1993م، قررت فرنسا خفض الفرنك الإفريقي بنسبة 50% من قيمته لأسباب سياسية واقتصادية لفرنسا، ولم تستطع الحكومة التشادية أو غيرها من الحكومات الإفريقية التابعة لمنطقة الفرنك الإفريقي فعل أي شيء حيال هذا العمل، وقد ترتب على هذا الإجراء أن وقعت هذه الدول في أسوأ أزمة اقتصادية.
- احتكرت الشركات الفرنسية التجارية والاستثمارية والصناعية السلع والمنتجات التشادية كالقطن وقصب السكر والتبغ وغيرها دون منافس سواها فتشتريها من الموطنين التشاديين كمواد خام بثمن بخس ثم تعيدها إليهم بعد تصنيعها في فرنسا بأسعار مضاعفة.
- معظم الخدمات الضرورية التي يحتاجها المواطنون التشاديون كالكهرباء والمياه الصحية والاتصالات وغيرها تتحكم في خدماتها فرنسا وتبيعها بأسعار باهظة الثمن للمواطنين.

[1] آدم، ناصر النائي (2006م): الاقتصاد والتنمية، مجلة دار وداي، العدد 4، ص10.
[2] برشم، مرجع سابق، ص 96.

ثانياً: بناء الدولة التشادية:

من الجلي أن النظم السياسية التشادية الحديثة واجهت مجموعة من الإشكاليات الكبرى التي أثرت على تأسيسها واستقرارها، فهي منذ رحيل الاستعمار الفرنسي تعيش فترة من الانتقال والتحول الذي لا ينقطع. بداية كان هناك تحول وانتقال من الحكم الاستعماري ثم تحول من التقليدية إلى الحداثة، إلى جانب التحول من الحكم العسكري إلى الحكم المدني الديمقراطي، وها نحن نعيش فترة انتقالية أخرى لتتم بحلول جمهورية خامسة، فمنذ بداية التسعينيات توجهت تشاد نحو مرحلة الاستقلال الثاني أو التحول الديمقراطي، وليس بخاف على أحد أن هذه العمليات الانتقالية تؤثر بشكل مباشر على النظم السياسية التشادية من حيث أسسها وأركانها وقدرتها على تحقيق الوظائف المنوطة بها، ويمكن تحديد أهم الإشكاليات الكبرى التي أثرت على عملية تأسيس بناء النظام.

ثالثً: إشكالية التعددية السياسية:

يمكن تحديد مفهوم التعددية طبقاً لمستويات ثلاثة هي: الثقافي والمجتمعي والسياسي. فالتعددية الثقافية تعني بها بناء تصور العالم المحيط من خلال الاعتقاد بأن الاختلاف وليس التوحد، والتعارض وليس الإجماع، والتغير وليس السكون، وهي جميعها أسس الحياة الصالحة. أما التعددية فهو المجتمعية وأنها تختلف عن التمايز المجتمعي. فمع أن كليهما يعني تعبيراً عن أبنية اجتماعية متمايزة إلا أن ذلك لا يعنى أن كل المجتمعات متمايزة من الناحية التعددية. أما التعددية السياسية هو تنوع السلطة السياسية في المجتمع، أو بعبارة أخرى أكثر تحديداً وجود جماعات متعددة تتمتع بالاستقلال، وعدم الانغلاق على الذات. إذا التعددية المجتمعية والثقافية بهذا المعنى تعد حقيقة موضوعية على اعتبار أن التباين والتعدد في اللغات والأديان والأعراق والثقافات هو من السنن الكونية، فإن التعددية بمعناها السياسي تعد بمثابة اختيار واع من جانب المجتمع للتعامل السياسي مع واقع التعدد والانقسام الذي يشهده.

لقد كان التحدي الأساسي الذي واجه الحكام التشاديين بعد مرحلة تصفية الاستعمار يتمثل في إشكالية بناء الشرعية السياسية أو بعبارة أخرى كيف يتأتى لهم حق حكم مجتمعات منقسمة ثقافياً ومتعددة اجتماعيا وتعاني من جراء اختلاف النظم الإدارية الاستعمارية درجات متفاوتة من النمو السياسي والاقتصادي، ومع غياب أسس الوحدة الوطنية، فإن الزعماء التشاديين واجهوا تحديات اجتماعية وسياسية اتخذت أشكالا عدة، منها: مخاوف الأقليات العرقية والإثنية، والمطالبة بتبني صيغة الفيدرالية في الحكم، بل ودعا بعض الجماعات إلى الانفصال عن جسد الدولة التشادية الجديدة، إضافة إلى وجود حركات تنادي بتطبيق حق تقرير المصير للشعوب والقوميات التي مزقتها الحدود الاستعمارية المصطنعة في إفريقيا.

رابعاً: إشكالية العلاقات المدنية العسكرية:

نود الإشارة هنا إلى نمط العلاقة القائم بين القيادة المدنية الحاكمة في الدولة والمؤسسة العسكرية فيها، ولا سيما كبار الضباط العسكريين وعليه فقد اهتم الفقه السياسي بأي محاولة يقوم بها هؤلاء العسكر لتعظيم نفوذهم في النظام السياسي أو قيامهم بانقلاب عسكري للسيطرة على مقاليد السلطة السياسية في الدولة، إضافة إلى مجمل العلاقات بين العسكريين والمجتمع في عمومه.

خامساً: تحدي الإنجاز الاقتصادي وبناء الشرعية السياسية:

تعتبر تشاد واحدة من أكثر مناطق العالم ثراء في مواردها الطبيعية والبشرية سواء على صعيد المعادن أو خصبة أراضيها الزراعية، إلا أن كل ذلك لا يمنع اندراج الدولة التشادية في قائمة المناطق الأقل نمواً والأكثر فقراً في العالم طبقاً لتصنيف الأمم المتحدة، وبصفة عامة تعد إفريقيا أكثر مناطق العالم تخلفا وتهميشا منذ حصول دولها على الاستقلال في أوائل الستينيات من القرن الماضي. فما تفسير ذلك إذن؟ فبالرغم من وجود عوامل عدة إلا أنها من الأهمية بالموضوع الإشارة إلى العوامل التاريخية مثل: الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا، وتجارة الرقيق، وكذلك نمط التفاعل والاندماج التشادي في النظام الرأسمالي العالمي، وإشكالية التبعية والتخلف التي أحاطت واقع الدولة التشادية ما بعد الاستعمار بسياج منبع يصعب اختراقه. كما نستطيع أن نميز بين اتجاهين فكريين يفسران التردي الاقتصادي في تشاد بعد الاستقلال وشيوع قيم الفساد في الدولة والمجتمع بشكل عام، فالاتجاه الأول وهو يستند على المقولات النظرية المدرسة التبعية كإطار مرجعي، فالقوى الاقتصادية هي التي تشكل أو حتى تحدد طبيعة الدولة وكذلك توزيع المنافع السياسية، وبعد مفهوم التخلف محوريا في هذا الاتجاه، كما أن التوجه العام يركز على عملية التطور العالمي للرأسمالية، فضلاً عن موضع إفريقيا وتشاد بالأخص في هذه العملية التاريخية. ويفترض أن تترك مفهوم التخلف بمنحى عن الاقتصاديات التشادية فهي تعيش أسيرة منتجاتها الأولية ومن ثم تعتمد إيرادات الدولة بشكل كبير على تنظيم التجارة العالمية وتصبح هذه العملية هي الشغل الشاغل للحكومة، وفي هذا السياق تأخذ العمليات السياسية والإدارية طابعاً جديداً طبقا لمفاهيم الدولة المركنتيلية الجديدة[1].

[1] خاطر، علي هارون (2024) الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الافريقية: تشاد نموذجاً، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد السادس، ص 63- 66.

سادساً: ضعف إدارة الدولة التي أنشأها المستعمر

لا يمكن أن يكتمل بحث الأوضاع السياسية في تشاد دون تناول الإدارة التي تعتبر في تشاد بمثابة نظام هجين، حيث تم تطعيم مبادئ الإدارة ذات الطابع الإسلامي العربي بالعادات والأساليب التقليدية في الإدارة مع هيمنة السمات العربية على الأعراف المحلية، إلا أن الاستعمار الذي هيمن على البلاد فترة طويلة من الزمن فرض نظام مبادئ الإدارة الفرنسية الذي لم يكن ملائما مع وضع البلد المستمر من حيث الحاجة أو الأهداف، وهكذا وجدت الإدارة التشادية بعد الحصول على الاستقلال نفسها مثقلة بنظم إدارية لم تكن ناتجة عن إرادتها ولم تتلاءم مع متطلبات وحاجات البلد المستقل حديثا، وبدلا من أن تتجه الإدارة الجديدة لوضع أسس ونظم إدارية تتوافق وتنسجم مع واقعها المحلي، دأبت على تجسيد وترسيخ نظام الإدارة الاستعمارية وبصورة مستمرة حتى خلت هيئات إدارية ضخمة تتسم بالعجز وعدم الكفاءة. سيما من حيث مؤهلات الأشخاص الذين يتولون إدارة المؤسسات الكبيرة، وأكثر من ذلك فإن الإدارة الحكومية زادت من عدم كفاءتها بسبب إسناد مراكز حكومية عالية الأشخاص ليس على أساس المؤهلات العلمية والكفاءة بل على أساس الولاء السياسي للنظام السياسي[1].

لقد مارست إدارات "تومبالباي" و"فليكس مالوم" من بعده العنصرية في الإدارة، إذ إنه لم يعد اعتبار للكفاءة الإدارية والمساواة بين الموظفين التشاديين في حق العمل، وإنما تركز العمل الإداري على العنصر الجنوبي بشكل كبير بغض النظر عن كفاءته العلمية والإدارية.

ومن نقاط الضعف الخطيرة الأخرى في الإدارة الحكومية فقدان الثقة من قبل المواطنين، ومن بينها أيضا شعور المواطنين بعدم الاستقرار رغم وجود الحماية الوظيفية التي يوفرها لهم نظام الخدمة المعمول به في البلاد، كما أن الصلاحيات الفعلية تتركز عادة بيد رئيس الجمهورية في جميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على سدة الحكم في البلاد، وعلى عائلاتهم والمقربين منهم لا بيد الوزراء ووكلاء الوزراء ورؤساء المؤسسات، وغالبا ما يخضع توزيع المراكز الدنيا في السلم الإداري إلى هؤلاء المقربين[2].

إن المفهوم السائد للوظيفة الإدارية في تشاد بات بحكم عدم كفاءة الموظفين والمحسوبية، وتميز بسمة النهب والثراء غير المشروع، حيث انتشرت ظاهرة الارتشاء وسرقة المال العام التي يعيب عليها العرف الاجتماعي التشادي، لكن ظاهرة سرقة المال العام هذه في ظل ضعف الإدارة التشادية باتت من الظواهر الطبيعية لدى الموظفين، ويستطيع الموظف أن يقتطع جزءا من المال

[1] راشد، صابون محمد (1993م): العلاقات التشادية – العربية منذ الاستقلال: القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 29.

[2] المرجع السابق، ص29.

العام أو موارد الدولة التي يفترض أن ترد إلى خزينة الدولة، إلى حسابه الخاص ويوجهها لمصلحته دونما إحساس بتأنيب الضمير والشعور بالذنب ومن دون محاسبة قانونية رادعة للمفسدين، بل بسبب ضعف الإدارة ضعُف معها قانون المحاسبة، وكما أسلفت أن تولي المرء للوظيفة الحكومية لا يتحدد في كثير من الأحيان قياسا على الكفاءة المهنية، أو التخصص والخبرة إنما يتم لاعتبارات قبلية وعرقية ودينية وإقليمية، ويحق للموظف الكبير جلب موظفين من أتباعه ومقربيه لوظائف تحت إدارته ليتم تبادل المصالح بينهم بحكم تلك القرابة، وبهذا يضمن لهم العمل والمرتب وهم بدورهم يضمنون له الولاء الشخصي في المواقف الحرجة ليضمن بقاءه في المنصب[1]. وبهذا التفصيل تعتبر تشاد من الدول الفاشلة إداريا بسبب ذلك الإرث الاستعماري البالي الذي تعمد تغييب عوامل نجاح العمل الإداري في تشاد، ومما زاد الوضع سوءا، انجرار البلاد إلى حرب أهلية طويلة وبها ازداد الفساد والمحسوبية وغيرها؛ مما أدى إلى غياب التنمية.

أعيد التذكير هنا لأحد المصادر أنه بخروج المستعمر الفرنسي، فعلى المستوى الإداري لم يتم تكوين وتأهيل مواطنين تشاديين لإدارة بلادهم، وعلى المستوى العلمي لإدارة البلاد لم يوجد في القضاء إلا رجل واحد يحمل شهادة جامعية في القانون، وما تبقى من الإداريين المتعلمين هم موظفون صغار يحملون شهادة الدراسة الأولى الابتدائية أو الإعدادية ودربوا كمساعدين إداريين للسلطة الفرنسية[2].

وقف النشاط السياحي الذي يسجل أهمية كبيرة بالنسبة لتشاد، حيث تعتبر المحمية الطبيعية في منطقة (زاكوما) السياحية من أهم مصادر الدخل للبلاد إذا استغلت بشكل جيد، فإن مساحة هذه المحمية تبلغ أكثر من 400 ألف هكتارا من الغابات المليئة بالحياة الطبيعية وأجمل المناظر، فقد تكون هذه المحمية مفيدة في زيادة دخل البلاد الذي يساهم في التنمية[3].

وأما أزمة الطاقة الكهربائية، وهنا بيت القصيد، فالطاقة هي الحياة وهي الصناعة والتقدم والتطور والتنمية المستدامة، وبالمعنى الحقيقي أن ليس هناك طاقة، فالطاقة العاملة في تشاد يعود تاريخها إلى عام 1969م أو ما قبله، وتعود ملكيتها إلى الشركة الفرنسية التي تعرض ضرائب باهظة على المستهلكين، ولم تتوفر في كل مكان وإنما في المدن الحضرية الكبرى وبعض المراكز والمشاريع الزراعية أو الصناعية، وعلى الرغم من الخطة الطموحة للدولة من أجل حل هذه المشكلة من خلال إنشاء محطات وطنية للطاقة بدأ العمل فيها منذ فترة. لم يتحقق حل أزمة الطاقة

[1] برشم، مرجع سابق، ص97.

[2] خطاب رئيس الجمهورية، التلفزيون التشادي 12-01-2011 tele Tchad.

[3] كلبو، مرجع سابق، ص 179.

في تشاد التي تعتبر شريان التنمية[1]. إن هذه العوامل وغيرها كانت سببا وراء تخلف التنمية في تشاد وما يقف وراء ذلك هو الحرب الأهلية التي شغلت الجميع بالقتل والتقتيل من أجل السلطة دون اعتبار لإعطاء فرصة للتفكير البناء والانشغال بقضايا تنمية البلاد التي تركها الفرنسيون دون تنمية تذكر.

سابعاً: ظهور النظام الديمقراطي في تشاد عام 1990م:

شهدت دولة تشاد جملة من الإجراءات على الصعيد السياسي والقانوني وخاصة عقب انعقاد المؤتمر الوطني المستقل عام 1993م، ويعد تحرير الحياة السياسية خطوة إيجابية من خلال تأسيس النقابات والجمعيات المتنوعة، حيث وجدت العديد من النقابات المركزية، كاتحاد نقابات تشاد واتحاد النقابات الحرة للعمال التشاديين ونقابة المعلمين في تشاد التي تمارس أصلها ليس بحرية فحسب وإنما بدعوة من الدولة، وهناك ما يقارب من 3000 جمعية ومنظمة أهلية تمارس نشاطاتها المختلفة من الإنسانية والحقوقية إلى السياسية.

كما أن حرية التعبير عن الأفكار والآراء بكل وسيلة من وسائل الاتصال مكفولة لممارسيها من المواطنين التشاديين، وأنشئت العديد من الصحف ومحطات الإذاعات المستقلة التي تساهم في بلورة حرية التعبير عن الرأي العام والقانون الذي ينظم هذه الحريات هو القانون رقم 29 المؤرخ بتاريخ 12 آب/أغسطس 1994م[2].

وعقب المؤتمر الوطني المستقل تحصنت تشاد بإنشاء العديد من المؤسسات السيادية والقوانين التي تهدف إلى تثبيت الأمن والاستقرار السياسي والديمقراطية والتنمية في البلاد، وحماية حقوق الإنسان واحترمها، ومن هذه المؤسسات والقوانين:

1. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
2. المحكمة العليا.
3. المجلس الدستوري.
4. محكمة العدل العليا.
5. المجلس الأعلى للإعلام.
6. هيئة الوساطة الوطنية.
7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
8. اللجنة الانتخابية الوطنية.

[1] صحيفة الايام، العدد السادس، 20 يناير 2004.

[2] تقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص9-8.

9. دستور جمهورية تشاد لعام 1996م
10. ميثاق الأحزاب السياسية.
11. القانون المتعلق بالمدونة الانتخابية.
12. القانون المتعلق بنظام الصحافة.
13. القانون المتعلق بالإعلام السمعي والبصري.
14. الأمر المتعلق بالحريات النقابية.
15. القانون المتعلق بإلغاء المحكمة العسكرية[1].

ومنذ تحرير الحياة السياسية جرت ثلاث انتخابات رئاسية، كما جرت الانتخابات الرئاسية الرابعة في نيسان/ أبريل 2024م، وعلى الرغم من ملاحظات بعض المراقبين السياسيين للمسار الانتخابي الديمقراطي في تشاد إلا أن هذا التوجه كان يعتبر خطوة إيجابية للتقدم الديمقراطي في تشاد. ولتداول السلطة السياسية بشكل سلمي، والمستقبل يشعر المهتمين بالشأن السياسي في تشاد والشعب التشادي بالأمل والتطور الإيجابي، إذا ما قرر العسكر وإلى الأبد ترك استخدام السلاح والتوجه نحو الحل السلمي وخيار الشعب.

لقد ذكرنا أن الانتخابات هي الدليل الثابت والخيار الأمثل لتطبيق النظام الديمقراطي. فمن الناحية العملية فهي طريقة قديمة ولكنها تطورت بمرور الزمان والتجارب الزمنية، فمن خلال اللمحة التاريخية للانتخابات الماضية في تشاد، يوضح لنا دور الأحزاب التشادية وأثرها، فمنذ فجر الاستقلال عرفت تشاد ديمقراطية تعددية حزبية، وهذه الطريقة من الديمقراطية ينقصها كثير من الوقت، لأن القائمين بأمرها يسعون في تنفيذها إلى تحقيق مآربهم، فلذا نقلت البلاد فيها بعد نظام الحزب الواحد المفروض على البلاد من قبل الحزب التقدمي التشادي/ التجمع الديمقراطي الإفريقي وهو أيضاً موجه من قبل المستعمر، فلذا صدر القانون رقم 3 رج و د بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 1962م، تم فيه حل كل الأحزاب السياسية في تشاد ما عدا الحزب الحاكم، وبعدها تعاقبت على رأس الدولة أنظمة مختلفة، مثل الحركة الوطنية من أجل الثورة الثقافية والاجتماعية (MNRCS)، وتلاها المجلس الأعلى العسكري (CSM)، حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (GUNT)، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال والثورة (UNIR)، وهذه الأنظمة حدث من حريات التعبير والممارسة الديمقراطية.

أما عن النشاطات الحزبية، فلقد مارست الأحزاب الانتخابات منذ ظهورها في تشاد، ففي عام 1946م شاركت الانتخابات التشريعية المستمرة الاختيار الممثل لما وراء البحار في الجمعية بفوزه بحوالي 6827 صوتًا من مجموع 14011 ناخبًا.

[1] المرجع السابق، ص15-16.

وأيضاً في الفترة من ديسمبر 1964م إلى يناير 1947م المشاركة في انتخابات المقاطعات، لاختيار الممثلين للشعب من المواطنين للعمل في البرلمان الثاني المتواجد في إفريقيا، فالبرلمان الأول ينتخب فيه الفرنسيين ذو النزعة الإفريقية، وهو ممثل واحد فقط، المنطقة في الجمعية الوطنية الفرنسية.

في 2 يناير 1956م عقدت الانتخابات التشريعية بعد حل البرلمان، فقد شارك فيها الحزب الديمقراطي الإفريقي التشادي، وهذا الحزب يضم أغلب أعضائه من أبناء جنوب البلاد، مما زاد النعرة الإقليمية جنوب – شمال وأيضاً عند الانتخابات الدستورية لجمهورية فرنسا بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1958، شارك فيها كل شعوب ما وراء البحار وكان من ضمن المشاركين شعب تشاد، وفي تشاد ظهرت نتيجة الانتخابات كالآتي: 387 818 مسجلين في دفاتر الإحصاء نسبتهم 66%، والذين أدلوا بأصواتهم بنعم حوالي 803,355، مقابل 14.032 صوتاً بلا، وأغلب الذين صوتوا من مناضلي حزب الاتحاد الوطني التشادي[1].

أما على المستوى الاقتصادي، فإن تشاد معروفة بمواردها الاقتصادية المتعددة كتعدد مخالفها من الثروة الحيوانية الكبيرة والزراعية المتنوعة والمعدنية التي عجزت الدولة عن استغلالها نظرا لقلة الإمكانات وسيطرة الاستعمار والحرب، ويلاحظ أنه على الرغم من الضائقة الاقتصادية التي تعيشها تشاد والفقر الذي يعاني منه المجتمع التشادي فهناك نهضة لمحاولة استغلال هذه الموارد، فعلى سبيل المثال بدأ النشاط الاقتصادي في مجال النفط التشادي، وقد أعلنت وسائل الإعلام الغربية على اكتشاف النفط في منطقة دوبا في جنوب البلاد وقدر الاحتياطي الحوض دوبا وحده بحوالي 200 مليون طن، إضافة إلى اكتشاف أحواض أخرى في الشرق والوسط والشمال الغربي من البلاد، وقد ورد في التقارير الاقتصادية في نيسان/أبريل عام 1993م أن دولة تشاد ستصبح من أكبر الدول النفطية في إفريقيا، وزيادة على ذلك هناك الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وغيرها التي تحاول الدولة استغلالها بشكل منظم، بعد أن كانت قلة الإمكانات وعدم وجود الاستقرار السياسي حائلا على استغلالها[2].

وكنتيجة للاستغلال الأمثل لموارد البلاد الاقتصادية، بدا لحسن الأوضاع العامة في البلاد من بناء الطرق وربط كافة المناطق بالطرق المسفلتة وربطها بدول الجوار، إضافة إلى المشروع الضخم لإنشاء السكة الحديدية الذي يربط البلاد بالمحيط الأطلنطي والبحر الأحمر والذي سيسهل حركة النقل التجاري لتشاد الدولة القارية التي لا تطل على سواحل البحار، وبناء المستشفيات

[1] عمر آدم عبدالله وآخرون (2024): التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية علي الاستقرار السياسي في تشاد، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الرابع، العدد السابع، ص288– 289.

[2] راشد، (1993م): مرجع سابق، ص35.

والمدارس وتوفير فرص العمل أكثر من ذي قبل، وتأسيس الجامعات والمعاهد في المدن التشادية بعد أن كانت هناك جامعة واحدة في السابق هي جامعة أنجمينا وبعض المعاهد المهنية، كل هذا يبشر بمستقبل أفضل لهذه البلاد التي حرمتها الحروب الأهلية من كل شيء.

المبحث الثاني: تأثير الحرب الأهلية في السلوك السياسي

المطلب الأول: تأثير الحرب في السلوك السياسي

عانت تشاد كثيرا من ويلات الحروب التي كان لها أثرها النفسي والسياسي في عقول التشاديين السياسيين والعاديين من المهجر، ومن أسوأ تلك الحروب، الحرب التي عرفت بحرب الشهور التسعة التي نشبت في قلب العاصمة أنجمينا عام 1979م، خسر فيها التشاديون خيرة الرجال، وتم تدمير كافة المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية والشركات وغيرها التي تحتاج إلى زمن طويل لإعادة بنائها، وأحدثت جرحا عميقا في نفوس المتخاصمين، وكانت المطامح والمطامع غير المشروعة لحمتها وسدادها.[1]

كانت الخسائر البشرية التي تركتها الحرب الأهلية كبيرة، ومن الصعوبة بمكان إحصاء تلك الخسائر التي حصلت في وقت كل شيء فيه غامض أو مغيب بسبب التعتيم الإعلامي لنتائجها، وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد القتلى في تلك الحروب إلا أنه يعقد بأنها وصلت إلى أكثر من مائة ألف قتيل، إلى عدد كبير غير مقدر من الجرحى والمعاقين جسديا.

أولا: الوعي السياسي

إن الوعي هو اتجاه عقلي عكسي، يمكن الفرد من الوعي بذاته وبالبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من حيث الوضوح وعدمه أو التعقيد، ويتضمن ذلك وعي الفرد بالوظائف العقلية والحسية للأمور السياسية والاجتماعية وبالعالم الخارجي، وإدراكه لذاته فرديا وكعضو في الجماعة من خلال عمليات الاتصال. كما أن عمليات الاتصال هذه تساعد الفرد على النظر إلى ذاته، والقيام بدور الآخرين. وهذا الاندماج للآخر شرط أساسي لظهور الوعي السياسي والاجتماعي طالما أنه يضمن عملية انعكاسية[2].

ويعني الوعي السياسي، معرفة المواطنين بحقوقهم السياسية وبمعوقات النظام الاجتماعي العام، وبما يجري حوله من أحداث ووقائع، والوعي السياسي الناضج هو الذي يساعد على الوصول في بناء المؤسسات السياسية الديمقراطية وعلى اتخاذ القرارات السياسية الرشيدة التي

[1] مدلاء، موسى: ثورة فرولينا مالها وما عليها، مرجع سابق، ص 103.

[2] غيث، محمد عاطف (2006): قاموس علم الاجتماع، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص79.

تتخطى العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعرقل المسيرة الديمقراطية التي يرتضيها الشعب كخيار لتداول السلطة، بعيدا عن القبيلة والعشيرة التي تنحصر في الزاوية الاجتماعية الضيقة، ويستحيل تخطيها على كيان الدولة الذي هو أكبر من أن يكون كذلك.

يأتي هذا عندما ينظم أفراد المجتمع أنفسهم في أحزاب أو تنظيمات معينة، ويمارسون نشاطا سياسيا لتحقيق أهداف جماعتهم ضمن تلك التنظيمات، فهذا العمل يتطلب وعيا سياسيا، ويعتبر البعض أن الوعي السياسي برز كمعرفة للفرد للخطر المهدد للبناء الاجتماعي الذي هو عضو فيه، وهذا الخطر قد يكون داخليا أو خارجيا وقد يكون داخليا وخارجيا في آن واحد. وقد يكون الوعي السياسي أحيانا على أشكال ودرجات متنوعة، وعي حزبي مشارك في الصراعات الداخلية، ووعي بالوحدة الاجتماعية للبناء الاجتماعي في مواجهة البنى الاجتماعية الأخرى. وهو ما يعرف بالوعي الوطني، فالوعي الوطني والوعي الحزبي وجهان للوعي السياسي[1].

والوعي السياسي الناضج لا يمكن تحقيقه في لحظة فهو يتطلب على الأقل شيئين أساسيين لابد منهما حتى يتم الوصول إليه[2].

ثانيا: المستوى التعليمي

إن التعليم في الصياغة السياسية والاجتماعية المعاصرة حق أساسي من حقوق الانسان، وهو حق على الدولة أن توفره لمواطنيها، وعدم تناول الفرد هذا الحق هو مسئولية المجتمع، ويصبح التعليم حقًا من حقوق المواطنة وطريقا على اكتساب المعرفة، وقدرة على العمل السياسي والاجتماعي. على عكس الأمية التي تعتبر من أخطر ظواهر التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك في سياق الحضارة المعاصرة التي تنتسب إلى التقدم الإنساني بما أحدثه من اختراعات اجتماعية في مجال الحريات العامة والفردية. والدعوة إلى اعتبار المجتمع مناط السيادة السياسية الوحيدة. وتقنين الحريات حقوقا وواجبات ومشاركة سياسية في وضع السلطة وفي اتخاذ القرارات السياسية، وتبقى الأمية عامل اعتراض عن خطى التقدم وحرمانا من الحقوق[3].

ويعود موضوع التعليم إلى سياسة فرنسا التعليمية التي كانت بالأساس في سياسة تجهيل المجتمعات الإفريقية التي وقعت تحت نير استعمارها، وتشاد هي جزء من تلك المجتمعات التي أصيبت بهذا الداء، وقد أهمل التعليم الفرنسي في إفريقيا الفرنسية بحيث لم يتح سوى لثلاثة بالمائة

[1] بو جلال، عبد الله (1991م): الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 147، ص44 – 45.

[2] إسماعيل، فضل الله محمد (2008): أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث: الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص64.

[3] صابر، محي الدين (1990م): الأمية هذه: ما هي؟ صحيفة التربية، السنة 42، العدد الأول، ص 18 – 20.

فقط من الأفارقة في الإمبراطورية الفرنسية أن ينالوا نصيبا من التعليم المدرسي، ولهذا نبتت نخبة فرانكفونية صغيرة، البعض منها لم ينل التعليم الكافي الذي يوفي بالغرض والبعض الآخر تعلم في المدارس الفرنسية الكنسية ليصبح فيما بعد من سيرتقي إلى سدة الحكم بعد الاستقلال[1].

ومن المعلوم أن الدولة الحديثة تعتبر التعليم المدني جزءا أصيلا في بناء الإنسان الواعي والمدرك للقضايا السياسية والاجتماعية المتعلقة بشئون الوطن والمواطن. ولكن التعليم في تشاد قد أهمل أو بالأحرى أنه لم يتح إلا لقلة قليلة من أبناء المجتمع التشادي، لعوامل عديدة، منها تركيز الاستعمار على فئة معينة وتفضيلها دون غيرها في التعليم الفرنسي، ووجود المدارس في المدن والمراكز دون القرى والبوادي، وحتى تلك المدارس التي وجدت في أماكن محددة كان مستوى التعليم فيها لا يتجاوز مرحلة الأساس وبالتالي فهي مرحلة محو أمية القراءة والكتابة دون الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى مستوى القدرة على التفكير العميق في تحليل القضايا السياسية التي تتعلق بالإدارة للشأن السياسي للبلاد، كما أن هناك شريحة كبيرة من فئات المجتمع التشادي ولأسباب عقدية رفضت التعليم الفرنسي الذي ترى فيه أنه مخالف لمبادئ وأخلاق الإسلام.

أما الحديث عن التعليم العالي فذاك موضوع آخر، إذ إنه يدار من قبل الفرنسيين ابتداء من فترة الاستعمار إلى عام 1971م، خلال تلك الفترة أدار الفرنسيون التعليم العالي من خلال مؤسسة التعليم العالي لدول وسط إفريقيا التابعة لإمبراطورية فرنسا، وفي عام 1971م ولأسباب تتعلق بسيادة الدول المستقلة حلت مؤسسة التعليم العالي هذه لدول وسط إفريقيا، وتبع ذلك إنشاء جامعة وطنية في 1971/12/27م، أطلق عليها اسم جامعة تشاد وتضم ثلاثة معاهد للآداب والقانون والعلوم التطبيقية، ولم يتجاوز انتشار هذه الجامعة مستوى العاصمة فقط[2].

ثالثا: مشكلة الثقافة والمعتقد

عرفت دولة تشاد الحديثة قبل النشأة بممالكها الإسلامية الثلاث وهي ممالك ذات طابع إسلامي عربي وكان لها كياناتها وادارتها وعلاقاتها، وعند ما بدا الفرنسيون حملتهم الاستعمارية عليها قاوم أبناء هذه الممالك الاستعمار الفرنسي زمنا طويلا ولكن بسبب عدم تكافؤ القوة كانت الغلبة والسيطرة للفرنسيين في النهاية وبقية إرادة أبناء هذه الممالك في المقاومة بالوسائل غير المادية للاستعمار.

[1] ماليز، روثفن (2007م): الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ترجمة: سامي كعكي، أكاديميا إنترناشيونال، ص137.

[2] أيوب، محمد صالح (2008): مظاهر الثقافة العربية في تشاد المعاصرة وتحديات العولمة: القاهرة، مطابع الصفا للمطبوعات التجارية، ص 146.

إن مسألة الثقافة والمعتقد في تشاد منذ بداية الاستقلال كان لها تأثيرها في الصراع السياسي الذي قاد إلى حرب أهلية طاحنة وإلى تعطيل مسيرة الحياة السياسية والديمقراطية، ومجمل القول إن حرية التفكير في بلورة العمل السياسي قد تعرضت لعوامل كثيرة منها التدخل الأجنبي وغياب الرواية الوعي السياسي النزعة القبلية والصراعات الدينية والثقافية وغيرها من العوامل التي دفعت إلى تأزم الوضع السياسي في عهد الدولة التشادية الحديثة.

إن أهم شيء في هذا السياق هو لابد من وجود ثقافة سياسية للزعماء والقادة السياسيين التشاديين الذين يقع على عاتقهم تحمل المسئوليات السياسية لقيادة هذا الوطن، وهي ثقافة التعامل المتبادل بين الأفراد الذين يجمعهم التاريخ والقيم والتراث والمعايير الخاصة وتجاوز ما هو غير متطابق أو متجانس، فالمجتمع الكبير بطبيعته يشتمل على جماعات فرعية ذات ثقافات وعادات وتقاليد مختلفة[1]. إن ما تحتاج إليه تشاد في الوقت الراهن هو الانفتاح بين جميع شرائح المجتمع من قبائل وعشائر وطوائف وفعاليات سياسية واجتماعية وثقافات مع بعضها جنبا إلى جنب والنظر في الأفق البعيد إلى مستقبل البلاد بعين يملؤها الحرص والتفاني من أجل الوطن والشعب[2].

المطلب الثاني: مسألة التعددية الحزبية في تشاد

التعددية الحزبية تعني، وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد والتي تحاول الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها بطرق شرعية وبدافع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها[3].

إن التعددية الحزبية تسامح وتنافس وتبادل، ويتطلب التطبيق العملي للتعددية الحزبية عقلية ومناخا وتدريبا على هذا التسامح والتنافس والتبادل.

- أولا: التسامح: يعني قبول أحزاب المعارضة بكل أنشطتها من نقد واقتراح الحلول بديلة، كما يتطلب التعايش مع المعارضة وعدم القضاء عليها أو التعامل معها بأساليب عنيفة، وكذا السماح لها بدخول الانتخابات واحترام أصوات الناخبين بحيث يتولى الحكم من يحصل على الأغلبية.

[1] ميشيل، مان (1994م): موسوعة العلوم الاجتماعية: ترجمة: عادل مختار الهواري – سعيد عبد العزيز مصلوح، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح، ص541.

[2] صحيفة الأهرام، 4-12-1990م.

[3] الألوسي، رعد صالح (2006): التعددية السياسية في عالم الجنوب: ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص217.

- ثانيا: التنافس: يعني إعطاء البرامج الحزبية أهمية بحيث تعرض هذه البرامج في تنافس يقدم حلولا واختيارات واضحة أمام الناخب للمشاكل الداخلية والخارجية، وتخصيص لجان محايدة للإشراف على الانتخابات لضمان نزاهتها.
- ثالثا: مؤشرات الاستقرار السياسي: على الرغم من الاختلاف في الآراء حول قياس مؤشرات الاستقرار السياسي، إلا أن هناك اتفاقًا على المؤشرات الآتية نمط انتقال السلطة في الدولة المراد هنا هو تغير المسؤولين في الدولة، وهي عملية تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي والاسباب المتبعة، فإذا تمت العملية وفقًا للمعايير الدستورية، فإن ذلك يعد مؤشرًا على وجود الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلاب وما شابه فإن ذلك بعد عدم استقرار سياسي. وقد عانى العراق من سنوات طويلة من الانقلابات العسكرية بما فيها التغيير الأخير الذي حصل عام 2003، وهو بعقل القوة العسكرية.
- رابعًا: شرعية النظام السياسي: تعد الشرعية الداعم الأساسي للاستقرار السياسي وهو بدوره يعد من مؤشرات الشرعية السياسية، ولكي يكتسب النظام السياسي شرعيته من خلال تحقيق احتياجات الجمهور واستقلال قراره السياسي، وحماية الحقوق والحريات، على الرغم من تبني العراق بعد عام 2003، للنظام الديمقراطي في الحكم، إلا أن التحديات والعقبات حالت دون نجاحه، مما أدى إلى اتساع الاحتجاجات المطالبة في الإصلاح وتقديم الخدمات وأبرزها احتجاجات تشرين.
- خامسًا: قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة: تعد قوة النظام السياسي مؤشرًا مهمًا في عملية الاستقرار السياسي، لأن النظام السياسي من مهامه حماية المواطنين والدفاع عن حدوده السياسية من أي اعتداء خارجي، فالعراق يعاني من ضعف سيادته لأسباب عديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.
- سادسًا: محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية: يرى البعض أن بقاء القيادات في هرم السلطة لمدة طويلة يعد مؤشرا للاستقرار السياسي برضا الشعب.
- سابعًا: الاستقرار البرلماني: يعد البرلمان الممثل للشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنواعها (رئاسي برلماني مختلط)، فهو يأخذ الشرعية مباشرة من الشعب عن طريق الانتخابات.
- ثامنًا: الديمقراطية: تعد من المؤشرات الرئيسة لوجود الاستقرار السياسي في أي دولة، فلا استقرار سياسي من دون نظام ديمقراطي حقيقي يكون ضامنًا للحاكم والمحكومين وفقا للقانون، وإن نجاح السياسات الاقتصادية بتوجيه الاقتصاد نحو تحقيق أهداف التنمية، ورفع مستوى

الأفراد، وغياب العنف والنزاعات المجتمعية والحركات الانفصالية، والتأكيد على سيادة القانون والتمتع بالحقوق والحريات العامة واعتماد مبدأ المواطنة[1].

الخاتمة:

إن تأثير الحرب الأهلية على الاستقرار السياسي والتنمية في تشاد كان أمرا واقعيا وله تداعياته وتحدياته على المواطن الضعيف الذي لا يملك شيئًا، فنجد دولة فرنسا عندما وصلت واستعمرت دولة تشاد ارتكزت في نقاط مهمة لتنفيذ مصلحتها داخل وخارج تشاد برسم استراتيجياتها لبلوغ غاياتها، فاستطاعت فرنسا بالقيام بزرع الفتن والحروب والصراعات الأهلية السياسية في تشاد، لأن الحرب الأهلية خدعة فرنسية مدبرة من المستعمر وأصحاب المصالح سواء في الداخل أو الخارج، لأن دولة تشاد تخضع لدولة فرنسا وخاصة السياسيين وأصحاب المصالح قاموا بعدة اتفاقيات ومعاهدات مع فرنسا؛ لذلك تأثر الشعب التشادي بالحروب الأهلية الدائرة منذ عام 1979م حيث ركز البحث في تأثير الحرب الأهلية على الشعب التشادي بدوافع المستعمر الفرنسي للوصول إلى أهدافه في تشاد خاصة وإفريقيا عامة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- ضعف النفوذ السياسي الداخلي والخارجي في إفريقيا وتشاد خاصة وكان بسبب اعتماد الدول الإفريقية ودولة تشاد على الخبرات والتعليمات والتوصيات الأوروبية وغيرها من دول أخرى، في الشؤون الداخلية والخارجية.
- إن المستعمر الفرنسي له عدة تأثيرات في كل المجالات مثل المجال السياسي والاقتصادي والثقافي حتى المجال الاجتماعي وغيره.
- منذ الأحداث التي جرت في دولة تشاد يوم 12 فبراير 1979م انهارت كل مؤسسات الدولة التشادية، وأصبحت الروح القبلية والإقليمية والجهوية والعنصرية هي المسيطرة على الحياة السياسية في تشاد.
- إن اغلبية الأحزاب السياسية التشادية تمارس أنشطتها بشكل محدود إلا في بعض الفترات خاصة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والدستورية.
- إن معظم اتفاقيات الصلح التي أبرمت مع الأطراف المتحاربة لم تنفذ بصورة واضحة ودقيقة مما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة داخل الدولة وخارجها.

[1] حسن، سعد محمد (2024) تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2014م، مجلة أبن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الثاني، العدد السابع، ص651-652.

- الإنجازات التي تمتد في عهد الديمقراطية والحرية هي جهود بعض القادة الوطنين والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني التشادي.

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، على النحو التالي:

- ضرورة الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الحروب الأهلية والنزاعات القبلية والسياسية.
- أهمية التوصل إلى اتفاقيات تبرم لمصلحة المواطن والوطن لأجل الاستقرار والتنمية المستدامة لبلادهم حتى يتسنى لكل المواطنين أن يعيشوا بسلام.
- إعادة النظر إلى توسيع دائرة المعلومات المهمة وبرامج سياسية تهدف إلى توعية المواطنين لحل جميع المشاكل واستقرار الوطن.
- تعميق ثقافة السلام والتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع التشادي.
- إتاحة الفرصة للحوار السياسي الذي يهدف إلى حماية البلاد من الحروب الأهلية وتحقيق الاستقرار والمصالح الوطنية العليا للدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. آدم الفيض، عبود (2024): فاعلية وسائل الإعلام في تعزيز العلاقات والتواصل بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان: الفرص والتحديات، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث مجلد 4، عدد 7،.
2. آدم، ناصر النائي (2000): التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، شركة العصر للطباعة والدعاية والإعلان.
3. إسماعيل، فضل الله محمد (2008): أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث: الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
4. الألوسي، رعد صالح (2006): التعددية السياسية في عالم الجنوب: ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
5. أيوب، محمد صالح (2008): مظاهر الثقافة العربية في تشاد المعاصرة وتحديات العولمة، القاهرة: مطابع الصفا للمطبوعات التجارية.
6. برشم، نورين مناوي (1995): تشاد بين التحديات والآفاق: ط1، طرابلس: مطبعة الزحف الأخضر.
7. بو جلال، عبد الله (1991): الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 147.

8. حسن، سعد محمد (2022): تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2014، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 2، عدد 7.

9. خاطر، علي هارون (2024): الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الإفريقية: تشاد نموذجًا، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 4، عدد 6.

10. راشد، صابون محمد (1993): العلاقات التشادية – العربية منذ الاستقلال.

11. رئاسة الوزراء (1907م): برنامج الحكومة السياسي.

12. صابر، محي الدين (1990): الأمية هذه: ما هي؟ صحيفة التربية، السنة 42، العدد الأول.

13. صحيفة الأهرام – 4 – 12 – 1990م.

14. عمر، آدم عبد الله وآخرون (2024): التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي في تشاد، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 4، عدد 7.

15. العمر، فاروق عمر عبد الله (2000): دول القوة ودول الضعف، ط1، الكويت: الصفا للنشر.

16. عيسى، يوسف أحمد (12 يناير 2010): تشاد إلى أين تتجه؟ صحيفة أنجمينا الجديدة، العدد 81.

17. غيث، محمد عاطف (2006): قاموس علم الاجتماع: الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

18. كلبو، منيرة آدم (2003): الحروب الأهلية أسبابها ونتائجها: القاهرة، جامعة القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة.

19. ماليز، روثفن (2007): الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ترجمة: سامي كعكي، أكاديمية إنترناشيونال.

20. ميشيل، مان (1994): موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل، مختار الهواري – سعيد، عبد العزيز مصلوح: ط1، الكويت، مكتبة الفلاح.

21. لجنة تقصي الحقائق (2009م): تقرير حول الأحداث التي شهدتها جمهورية تشاد في الفترة من 20 – 8 شباط/فبراير.